أنواع الأعمال الإلكترونية
Types of Electronic Commerce

هناك عدة أنواع للأعمال الإلكترونية:

النوع الأول: الأعمال الإلكترونية التي تستهدف الأسواق الصناعية و التجارية Business –to- Business B2B:

و هي مايطلق عليه الأعمال الموجهة للأعمال، و هذه الأعمال تعبر عن علاقات الاعمال بين منظمات الأعمال الإلكترونية (المسوقة و المنتجة) من جهة و المنظمات التي تشتري المنتجات لأغراض عبر الإستهلاك النهائي بل لأغراض التصنيع أو لأغراض إعادة البيع. و هذا النوع يهدف إلى تمكين منظمات الأعمال من بناء علاقات متبادلة بينها و تطوير و تعزيز هذه العلاقات.

تجدر الإشارة إلى أنَّ هذا النوع من الأعمال كان معروفاً قبل ظهور شبكة الإنترنت، و كان يجري الإعتماد على إستخدام الشبكات الخاصة بالتبادل الآلي للبيانات (Electronic Data Interchange EDI).

و تعد مشاريع التعاون Collaborative Project بين منظمات الأعمال عبر الإنترنت أحد الأشكال الاساسية للأعمال الموجهة للأعمال و هي ما يطلق عليها أحياناً التجارة التعاونية C-Commerce.

النوع الثاني: الأعمال الإلكترونية الموجهة إلى المستهلكين النهائيين Business –to- Consumer B2C:

و هي الأعمال التي توجهها المنظمات إلى المستهلكين النهائيين و تتيح لهذه المنظمات تسويق و بيع منتجاتها للمستهلكين، و تمكن المستهلك من القيام بعمليات التسويق الإلكتروني (E-Shopping) و تصفح المنتجات و إصدار وإصدار أوامر الشراء.

و هذا النوع من الأعمال يطلق عليه غالباً تجارة التجزئة الإلكترونية E-Retailing، و يزداد إنتشار هذا النوع من الأعمال مع زيادة توجه المستهلكين نحو إستخدام شبكة الإنترنت، أي كلما زاد التوجه نحو الإنترنت (و خاصة إستخدام شبكة الويب العالمية WWW).

و تمارس الشركات أشكالاً مختلفة من الأعمال الإلكترونية عبر الشبكة في مجالات السلع والخدمات. على سبيل المثال هناك عدد كبير من المنظمات التي توفر - لمن يريد – فرصة المضاربة في البورصة و شراء و بيع الاسهم و الحصول على أسعار منافسة من بين المنافسين المختلفين الذين يتوسطون في بيع و شراء الاسهم.

النوع الثالث: الأعمال الإلكترونية مع الحكومة (الإدارة العامة): Business –to- Government

تتعلق بالتعاملات التي تجرى بين منظمات الإعمال الإلكترونية من جهة، و المنظمات و الوكالات و الهيئات الحكومية من جهة أخرى. و هذه المؤوسسات الحكومية قد تكون على المستوى المحلي أو المستوى الوطني أو الاقليمي و غيرها.

و هناك نشاطات كثيرة تندرج ضمن هذا النوع من الأعمال مثل التقديم و المشاركة في العطاءات الحكومية و إنتهاز الفرص السوقية لبيع المؤوسسات الحكومية أو الشراء منها. و دفع الضرائب المختلفة و تعبئة النماذج الخاصة بالضرائب و الجمارك و غيرها من النشاطات.

النوع الرابع: الأعمال الإلكترونية بين الحكومة و المواطن (الإدارة العامة): Government -to- Citizen

هذا النوع يتعلق بالاعمال الغلكترونية التي تجري بين المستهلك و المؤوسسات الحكومية، و هذا النوع يعبر عن مستوى متقدم من إستخدام التعاملات الإلكترونية في تسهيل العلاقة بين المواطن (المستهلك) و المؤوسسات الحكومية ذات العلاقة.

و من الأنشطة التي تقع ضمن هذا التصنيف دفع الضريبة المستحقة و تنفيذ معاملات الضمان الإجتماعي و غيرها عبر الإنترنت.

إنَّ تبني هذا النوع من الأعمال و رعايته و تطويره من قبل الدولة هو خطوة مهمة في طريق تحقيق رفاهية المجتمع الحديث .

النوع الخامس: الأعمال الإلكترونية بين الحكومات : Government -to- Government (G2G)

توفر مجموعة متنوعة من الخدمات المتقدمة بما في ذلك نقل الملفات ومرافق البحث وخدمات الدليل ومرافق تبادل البريد الإلكتروني (كلاهما بين أعضاء الشبكة وعبر الإنترنت) وكذلك خدمات الصوت والفيديو.

يوضح **الشكل رقم (6)** الأنواع الأربعة المختلفة التي تجري في فضائها الأعمال الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

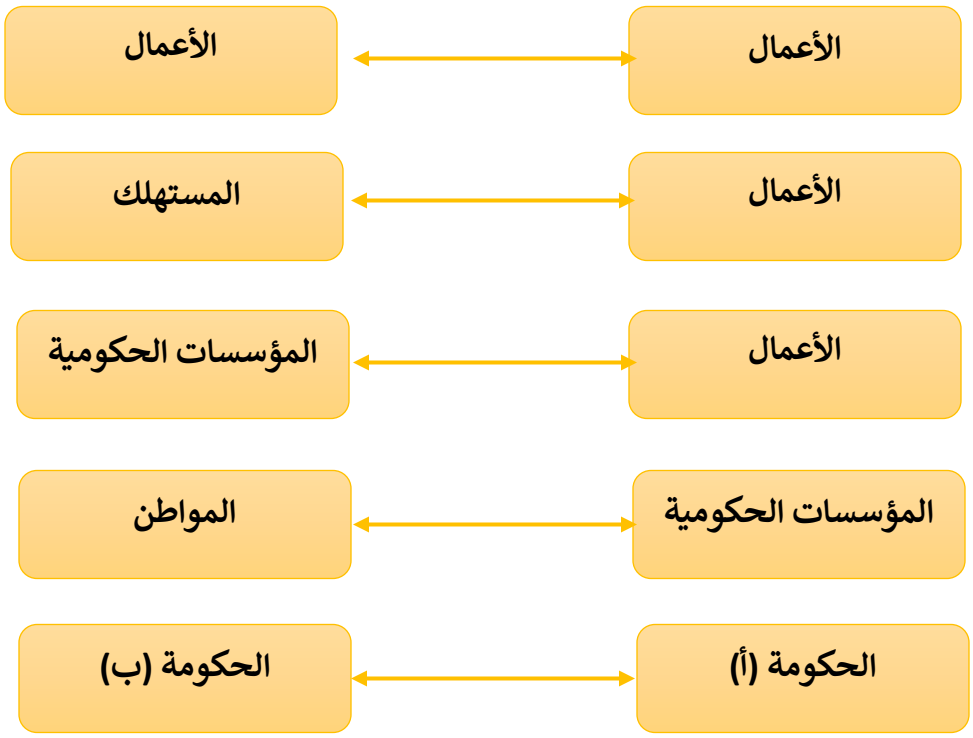

شكل (6) الأنواع المختلفة للأعمال الإلكترونية

و إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

يمكن تلخيص أهم ملامح قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني و إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات و كما يلي:

1. إضفاء حجية الإثبات القانونية للكتابة الإلكترونية و للتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات المدنية و التجارة الإلكترونية، ليكون لهما نفس الحجية القانونية في الإثبات للكتابة العادية و للتوقيع العادي المنصوص عليها في قانون الإثبات في المواد المدنية و التجارية.
2. إنشاء ما يسمى بالمحرر الإلكتروني و تعريفه و إعطاؤه نفس مفهوم المحرر الكتابي سواء من جواز إعتباره محرراً إلكترونياً عرفياً أو محرراً إلكترونياً رسمياً وفقاً لمفهوم المحررات العربية و الرسمية الموجودة في قانون الإثبات في المواد المدنية و التجارية.
3. إتساع نطاق تطبيق التوقيع الإلكتروني وفقاً لهذا المشروع بقانون يشمل جميع المعاملات التي يجوز إتمامها إلكترونياً و هي المعاملات المدنية و التجارية و الإدارية بشرط أن تكون موقعة إلكترونياً وفقاً للشروط و الضوابط التي وضعها مشروع القانون و لائحته التنفيذي.
4. حرص القانون على إلزام الجهات التي ستقدم خدمات التصديق الإلكتروني أو الخدمات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية بالحصول على التراخيص اللازمة لهذا النشاط من الجهة الحكومية المعنية.
5. إنَّ إتاحة إستخدام التوقيع الإلكتروني تدعم التحول إلى عالم لا ورقي، يأمن فيه كل متعامل على أمواله و مصالحه. كما أنَّ التوسع في إستخدام التوقيع الإلكتروني يرفع كفاءة العمل الإداري و يساعد على الإرتقاء بمستوى أداء الخدمات الحكومية بما يتفق مع إيقاع العصر.

التوقيع الإلكتروني

هو ليس توقيعاً بالمعنى المعروف بل عملية مصادقة من قبل شخص أو هيئة ما ويتم من خلالها التأكد من شيئين:

① ضمان أنَّ الرسالة (وثيقة بيع أو شراء مثلاً) أرسلت من الشخص الحقيقي و ليس من شخص آخر غيره.

② ضمان أنَّ الرسالة وصلت فعلاً بنفس الشكل الذي أرسله بها المرسل و صادق عليه. و يتم ذلك بواسطة عملية رياضية (لوغاريتم) تتم على الرسالة قبل الإرسال لتحديد جميع خواصها و تشمل كل صغيرة و كبيرة في الرسالة بحيث لو تغير أي شيء في الرسالة تتغير نتيجة العملية.